

## مؤتمر دوربان وسؤال العنصرية: نصف انتصار أم نصف هزيمة؟

عبد الحسين شعبان(\*)

أنهى مؤتمر دوربان حول العنصرية أعماله وسط جدل وصراع دولي وحقوقى كبيرين. ولم يكن المؤتمر الذي انعقد في جنوب إفريقيا أواخر آب (أغسطس) وأوائل أيلول (سبتمبر) 2001 وتحت شعارات «مناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وكل ما له علاقة بالنعصّب» سوى محطة من محطات الصراع الدولي، بين مفاهيم وتيارات ومصالح انطلقت على نحو شديد وبخاصة إزاء بعض القضايا العقدية والمفصلية في مناهضة العنصرية.

وانعكس الصراع الدولي، منذ اللحظات الأولى، التي قرّرت فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 كانون الأول (ديسمبر) 1999 عقد المؤتمر الثالث حول العنصرية، وتقرّر أن يعقد في جنوب إفريقيا ويسبقه منتدى للمنظمات غير الحكومية.

وقد سعت الولايات المتحدة ومعها العديد من الدول الغربية إلى توجيه المؤتمر للوجهة التي تريدها، سواء من خلال الجهود التحضيرية أو المالية أو الإدارية أو غيرها. وتحت حجة «التوجه نحو المستقبل» والبحث عن «توافقات دولية» و«مقترحات وحلول عملية للمشكلات الراهنة» أرادت دفع المؤتمر باتجاهات

\* مستشار قانوني وباحث عراقي، رئيس فرع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، وعضو الهيئة العلمية للمعهد العربي لحقوق الإنسان.

«تجريدية» وذلك بإصرارها على عدم الإشارة للدول والحالات التي تشكل أساساً من أساسات العنصرية، وبالاعتصام على العموميّات وعدم تسمية الأشياء بأسمائها.

أمّا دول الجنوب فقد كان رأيها أنّ بحث مشكلات الحاضر لا بدّ أن يمرّ من خلال الجذر التاريخي، الذي يتعيّن استخلاص نتائج الماضي ومعالجة مشكلات الحاضر. ولا بدّ من تسمية الحقائق بأسمائها وإلاّ سيكون الأمر عديم الجدوى. وانصبت مناقشات الجهود التحضيرية على عدد من العناوين والتوجّهات، فقد رفضت الولايات المتّحدة منذ البداية أيّة إشارة إلى العنصرية الإسرائيلية والممارسات التي ترتكبها إسرائيل بحقّ الشعب العربي الفلسطيني، كما حاولت تجنّب الإشارة إلى مسألة التعويضات عن فترة الرقّ عبر الأطلنطي والكلونالية.

وقد وضعت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، بصفتها الأمين العام للمؤتمر مشروع الإعلان وبرنامج عمل المؤتمر وذلك بتحويل من اللّجنة التحضيرية التي عقدت اجتماعاتها مفتوحة العضوية في الفترة الممتدة من 6 إلى 9 آذار (مارس) 2001 ومن 7 إلى 11 أيار (مايو) 2001 للتمهيد لعقد الدورة الثانية للّجنة التحضيرية والنظر في مشروع الوثيقة الختامية التي أعدتها المفوضة السامية.

وقد تجاهلت الوثيقة الختامية المقترحة، العديد من القضايا الرئيسية، التي دعت إليها المؤتمرات الإقليمية. ولم تول اهتماماً بالتحليلات والاستنتاجات التي توصلت إليها، فضلاً عن تجاهلها لدور وجهود المنظّمات غير الحكومية.

وقد تحفّظت العديد من الوفود الحكومية وكذلك العديد من المراقبين من وفود المنظّمات غير الحكومية على مشروع الوثيقة، واعترضوا على فقرات أساسية فيه.

من الغريب أن يكون مشروع الوثيقة الختامية قد أشار في أربع فقرات إلى مسألة «معاداة السامية» ودعا إلى ضرورة مناهضتها، لكنّه أغفل ذكر القضية الفلسطينية بالكامل، سواء بالاسم أو بالوصف. وبهذا المعنى فقد تجنّب ذكر

الاحتلال أو الاستيطان أو تقرير المصير، تلك المصطلحات التي كان يُفترض أن تكون ضمن التدابير المنشودة لمناهضة ظاهرة العنصرية.

ومثلما أغفل مشروع الوثيقة الختامية موضوع «العنصرية الإسرائيلية» و«الممارسات الصهيونية» فإنّ مطلب أفريقيا القاضي بضرورة «الاعتذار» عن فترة «الرق» و«الاستعمار» وطلب «التعويضات» المناسبة كان غائباً هو الآخر واكتفت الوثيقة بعبارات مجاملة معربة عن تفهّمها «سعي الضحايا وورثتهم من أجل العدالة والكرامة والاحترام، وتصحيح المظالم التاريخية، من خلال إقامة حوار وطني ودولي صريح للتطرق لهذه المشكلة...».

وقد حاولت الولايات المتّحدة وحلفاؤها ممارسة ضغوط شديدة على الأمم المتّحدة وجنوب إفريقيا باعتبارها «الدولة المضيفة» للحيلولة دون عرض القضية الفلسطينية والعنصرية الإسرائيلية من جهة وكذلك قضية الاعتذار والتعويضات من جهة أخرى، على المؤتمر.

خلال الفترة المنصرمة ما بين اجتماع اللّجنة التحضيرية الأولى والثاني، لم تتوصّل اللّجنة التحضيرية إلى توافق حول مشروع الوثيقة الختامية المقترحة، وأحالت الأمر إلى دورة تحضيرية ثالثة، انعقدت بين 30 تموز (يوليو) و 10 آب (أغسطس) 2001.

وعبر جهود مضيئة تمكّنت مجموعة 21 دولة التي أنشئت كلجنة خاصّة برئاسة جنوب إفريقيا وتمثيل إقليمي، حيث شملت بلدين عربيين هما تونس والعراق، من إعداد مشروع جديد للإعلان الختامي وبرنامج العمل، بالتعبير عن القضية الفلسطينية ومسألة الرقّ والاستعمار، وإن ظلّت هذه الفقرات موضع اختلاف وتحفّظ، أي أنّها موضع مفاوضة وتوافقات تركت إلى المؤتمر.

وقابل هذا التحرك نشاط كبير قامت به المنظمات الصهيونية فقد عقدت 70 منظمّة يهودية وصهيونية اجتماعاً مفاجئاً في لندن عشية مؤتمر دوربان، وبمشاركة من نائب وزير خارجية إسرائيل، عبّرت فيه عن إدانة هذه الوثيقة. كما أبدى ممثلو الحكومات الغربية تحفّظهم على الفقرات الخاصة بالقضية الفلسطينية.

واتخذ مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان موقفاً مفاجئاً حين عبر في رسالة إلى المنظمات غير الحكومية، عن أنّ مشروع الوثيقة وُزِعَ على سبيل الخطأ. ثمّ أرسل رسالة أخرى تشكك بصلاحيّة لجنة الـ21 من الناحية الإجرائيّة والموضوعيّة.

تلك هي الجهود التي خيّمَت على المؤتمر عشية انعقاده وتركت تساؤلات مشروعة حول جدية الأمم المتّحدة وبخاصّة القوى المتنفذة إزاء أهداف المؤتمر، والتي لخصتها الأمم المتّحدة في :

1 - الاستمرار في الدعوة إلى مكافحة العنصريّة وإعادة تقييم العقوبات التي تعترض طريق ذلك.

2 - ضمان احترام القواعد والمواثيق الدوليّة سارية المفعول وانعكاس ذلك داخلياً على القوانين الوطنيّة.

3 - توعية الرأي العام بمخاطر ظاهرة العنصريّة من خلال التربية والتعليم.

4 - تقديم توصيات لزيادة فاعليّة برامج الأمم المتّحدة الهادفة إلى مكافحة العنصريّة.

5 - تحليل العوامل السياسيّة والتاريخيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة وغيرها من العوامل التي تولّد العنصريّة وكراهية الأجانب.

6 - تقديم توصيات لاعتماد تدابير جديدة وطنيّة وإقليميّة ودوليّة تهدف إلى مكافحة العنصريّة بشأن الأقليات والمهاجرين والمرأة وسكّان البلاد الأصليين.

7 - وضع توصيات لتوفير الموارد الماليّة اللازمّة للأمم المتّحدة من أجل مكافحة العنصريّة.

أمّا موضوعات المؤتمر فقد تناولت مصادر وأسباب ظاهرة العنصريّة بمن فيهم الضحايا والوسائل اللازمّة لمنع استمرار الظاهرة وأساليب الحماية الضروريّة طبقاً لاستراتيجيّة المساواة وعدم التمييز.

وإذا كانت تلك الموضوعات مطروحة على المؤتمر وكان لا بدّ من بحثها واتّخاذ قرارات بشأنها، خصوصاً وإنّ هذا المؤتمر الدولي المهمّ جاء تتويجاً لمؤتمرين حول العنصريّة انعقدا في العامين 1978 و1983 في جنيف، فإنّ

الولايات المتحدة وبعض بلدان الشمال حاولت تحويل المؤتمر إلى مناسبة جديدة لإظهار تفوقها وتأكيد مزايا العولة والدور الذي يمكن أن تضطلع به أخلاقياً وأدبياً في إطار التنمية وبعض قضايا التسامح.

وقد سعى هذا الاتجاه للوقوف بوجه تيار الجنوب الذي حاول منذ البداية العمل لتحويل المؤتمر إلى تظاهرة مهمة ضد العنصرية، بالتأكيد على إدماج القضايا الجوهرية ضمن جدول عمل المؤتمر، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى قضية عنصرية الممارسات الإسرائيلية ومسألة الاعتذار ودفع التعويضات لافريقيا عن فترة الرق والاستعباد والكولونيالية، التي حالت دون تنمية ورخاء شعوبها وبلدانها.

إن مؤتمر دوربان كان أهم وأكبر مؤتمر دولي حول العنصرية وأول مؤتمر دولي كبير ينعقد في الألفية الثالثة في إطار هيئة الأمم المتحدة. وجاء انعقاده عشية انقضاء العقد الثالث ضد العنصرية 1993 - 2002.

لقد حاول الجنوب التشبث في هذا المؤتمر بأجندته. ويمكن القول إن مؤتمر دوربان هو المؤتمر الأول الذي لم تكن أجندته قد وضعت كلياً من جانب دول الشمال. فحتى مؤتمر المرأة الذي انعقد في العام 1995 في بكين، لم يكن للصين فيه سوى دور الاستضافة، وكانت الأجندة قد تم وضعها كلياً تقريبا من جانب بلدان الشمال. مثلما هو الشأن بالنسبة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام 1992 ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام 1995 وغيرها. بل إن مؤتمر فيينا حول حقوق الإنسان الذي انعقد عام 1993، لم يكن بعيداً عن التأثيرات التي أرادت لها دول الشمال.

أما في مؤتمر دوربان فقد كان للجنوب دور مهم أيضا في وضع أجندة المؤتمر وبخاصة لمؤسسات المجتمع المدني، التي زاد حضورها عن 3000 (ثلاثة آلاف) منظمة. ومن العلامات المميزة التي يجدر الإشارة إليها أن الآسيويين كانت تشغلهم مسألة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، وانشغل الأفارقة بموضوع الاعتذار والتعويضات، وأخذ موضوع

الأصول الإفريقيّة بالنسبة لأمريكا حيّزاً وكان الهمّ الأوروبي يتركز على ارتفاع موجات العنصريّة وكراهية الأجانب وانعكاساتها.

وتصدّر الموضوع الفلسطيني وبخاصّة العنصريّة الإسرائيليّة أولويّات الجانب العربي الإسلامي، خصوصاً تأمين حماية دوليّة للفلسطينيين وإعمال اتّفاقيات جنيف لعام 1949 وبخاصّة الاتفاقيّة الرّابعة بشأن المدنيين ووقف القمع والإرهاب الذي تتعرّض له الانتفاضة والعمل على وقف بناء المستوطنات تمهيداً لتفكيكها وتأكيد حقّ الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدّولة المستقلّة.

وإضافة إلى الموضوعات الخاصّة التي تصدرت رؤية المجموعات الإقليميّة، فإنّ الموضوعات المشتركة كانت مصدر بحث جماعي لتأثيراتها على هذا البلد أو ذاك وهذه المنظمة أو تلك مثل قضايا الأقليّات والمرأة والفئات المنبوذة والعمالة المهاجرة بما فيها القوانين والاتفاقيّات بهذا الخصوص، سواء للبلدان المصدّرة أو البلدان المستقبلية.

لقد حاول الجنوب التشبّث بالعناوين الرئيّسيّة المعروضة على جدول أعمال المؤتمر، في حين أنّ الولايات المتّحدة كانت قد هدّدت المؤتمر حتّى قبل انعقاده بأن طرح موضوع عنصريّة الصهيونيّة ومسألة الاعتذار والتعويضات، يعني صرف المؤتمر عن مهمّاته، تلك التي يبدو أنّها أرادت احتفاليّة وبروتوكوليّة، وضمن طقوس العولمة، وكان واضحاً ما ستتخذها الولايات المتّحدة من مواقف داخل المؤتمر فيما إذا تخلّت عن فكرة الانسحاب، وهي الدّولة العظمى التي يفترض فيها الدّعوة إلى حلّ المشكلات بالحوار والتفاهم، ووفقاً لميثاق الأمم المتّحدة وطبقاً لقواعد القانون الدولي واستناداً إلى ما توصل إليه المجتمع الدولي بشأن مناهضة العنصريّة تاريخياً.

ولا شك أنّ إدانة العنصريّة باعتبارها ظاهرة بغیضة ومدانة وتقوم على أساس التمييز وعدم المساواة هو أمر يفترضه التطوّر التاريخي للبشريّة، كما ورد في قرار للجمعية العامّة للأمم المتّحدة رقم 1904 لسنة 1963، والذي أكّد استناداً إلى ذلك بأنّ كلّ عقيدة تنادي بالفرقة والتفوق العرقي هي عقيدة كاذبة

وخاطئة من الناحية العملية وتستحق الإدانة من الناحية الأخلاقية وهي جائرة وخطيرة من الناحية الاجتماعية وتقوم على أساس التمييز وعدم المساواة، فإنها مدانة وبذلك دعا هذا القرار إلى اعتبار العنصرية بجميع أشكالها وصورها مرفوضة.

وقد مهد هذا القرار التاريخي، الذي أفادت منه جنوب إفريقيا في تطويق وتحجيم دور العنصرية ودفع العالم أجمع لمناهضتها والقضاء عليها بما فيها نظام الفصل العنصري / «الأبارتايد»، ورغم معارضة الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض بلدان أوروبا الغربية، إلا أن المؤتمر الوطني الإفريقي بزعماء نيلسون مانديلا استطاع بنجاح أن يقود الصراع لصالح إلغاء نظام الفصل العنصري الذي دام قرنين ونيف من الزمان، وذلك عبر إجراء انتخابات لجميع الأعراق والتكوينات والإثنيات والأصول وفي ضوء مبدأ التسامح وحماية البلاد ومنع الثأر ونزعات الكراهية من أن تأخذ طريقها وصولاً إلى التغيير المنشود بالقضاء على نظام الفصل العنصري وذلك في العام 1994.

لقد مهد قرار الأمم المتحدة لعام 1963 الطريق لعقد اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965، التي تعتبر تطوراً مهماً في قضية مناهضة العنصرية. كما كان له أكبر الأثر في بلورة فكرة القرار الدولي 3379 الذي ساوى الصهيونية بالعنصرية باعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري بأغلبية 72 صوتاً ومعارضة 35 وامتناع 32 دولة عن التصويت وهو القرار الذي أُلغِيَ في 16 كانون الأول (ديسمبر) 1991 إثر اختلال ميزان القوى الدولي والاقليمي وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية. وحتى دون ذكر الأسباب الموجبة، حيث نصّ قرار الإلغاء على ما يلي: «يُلغى القرار الذي أُتخذ في 10/11/1975» وذلك في محاولة لتجنب أي مناقشة لأسباب صدوره ومبرراته.

لقد كان واضحاً ما سينتهي إليه المؤتمر بفعل دور الولايات المتحدة التي حاولت قبيل أسابيع عدم تمويل المؤتمر وهو ما عبّرت عنه وزارة خارجية جنوب إفريقيا التي تبرمت من عدم وصول سوى 5٪ من ميزانية المؤتمر.

لقد بحثت بعض المؤتمرات الاقليمية للمنظمات غير الحكومية القضايا المطروحة على جدول عمل مؤتمر دوربان لغرض بلورة وجهات نظر إزاءها، وقد شاركت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بدور متميز في هذه المؤتمرات، حيث تم بإشرافها عقد مؤتمر عمان كجزء من التحضيرات الآسيوية للمؤتمر الدولي حول العنصرية، وقامت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن بمهمة التحضير بالتنسيق والتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وانعقد في عمان في شباط (فبراير) 2001 مؤتمر المنظمات العربية الآسيوية بحضور نحو 50 مشاركاً يمثلون نحو 30 منظمة عربية غير حكومية وتم تقديم 12 ورقة عمل حيث تم التركيز على عدد من المحاور الأساسية منها:

1 - أبعاد ظاهرة العنصرية في المنطقة العربية وبشكل خاص قضية التمييز العنصري الصهيوني.

2 - الاتفاقية الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري والاتفاقيات الأخرى التي لها علاقة بالموضوع.

3 - سبل مناهضة العنصرية والتمييز العنصري.

وتكمن أهمية مؤتمر عمان في أنه طرح لأول مرة منذ إلغاء القرار 3379 الخاص باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري مسألة إحياء فكرة هذا القرار خصوصاً في ظل الممارسات الإسرائيلية العنصرية ضد الانتفاضة، والتي تتمثل في أنواع جديدة من التمييز والعزل العنصري سواء ضد عرب الـ1948 أو إزاء مناطق السلطة الفلسطينية في الميادين المختلفة، كالتعليم والصحة والخدمات ناهيك عن مبدأ المواطنة فضلاً عن الاحتلال والاستيطان والإجلاء وممارسة الإرهاب وأعمال العدوان.

وقد تضمن البيان الختامي لمؤتمر عمان الدعوة إلى إحياء فكرة القرار، وذلك تتويجاً لبحث رئيسي بعنوان «الصهيونية والعنصرية والقرار 3379» ومداخلات عديدة حول «التمييز ضد القرى العربية غير المعترف بها في إسرائيل» وحول «حقوق السكن وانتهاكات إسرائيل لحقوق الأقليات العربية» مع قراءة شاملة لظاهرة التمييز العنصري والممارسة العنصرية الإسرائيلية.



وبالطبع فقد توقّف مؤتمر عمّان غير الحكومي لمناقشة العديد من مظاهر التمييز وعدم المساواة في الوطن العربي سواء ضدّ المرأة أو أوضاع العمّال المهاجرين في الوطن العربي، أو العمّال المهاجرين من البلدان العربيّة إلى المنافي الأوروبيّة والغربيّة وكذلك قضايا الأقليّات والإثنيّات وبخاصّة القضية الكرديّة ومشاكل الجنسيّة والمواطنة وقضيّة البدون والمهجّرين والتمييز الديني والطائفي والقومي وغيرها.

وأتاح مؤتمر عمّان فرصة مناسبة للمنظمات العربيّة غير الحكوميّة لتوجيه خطابها إلى المؤتمر العالمي في دوربان بتحديد السقف الذي تسعى للوصول إليه وذلك بإدانة الممارسات العنصريّة الإسرائيليّة وحماية الشعب العربي الفلسطيني وتأكيد حقّ العودة وتقرير المصير وعلى المستوى الآني أعمال اتفاقيّات جنيف لعام 1949 وبخاصّة الاتفاقية الرابعة بخصوص المدنيين.

أمّا على الصّعيد الإفريقي، فقد شاركت المنظمة العربيّة لحقوق الإنسان وعدد من المنظّمات العربيّة في إطار المجموعة الإفريقيّة في مؤتمر دكار التحضيري الذي انعقد في شهر كانون الثاني (يناير) 2001 على هامش المؤتمر الحكومي، حيث دعا المؤتمر إلى ضرورة وضع حدّ لكلّ أنواع التمييز الذي يتعرّض له الإنسان بسبب الأصل الاجتماعي أو الإعاقة أو الجنس أو السنّ أو العنصر أو اللون أو اللّغة أو الشخسيّة الأهليّة أو الأصل الإثني.

وأكد المؤتمر على أهميّة التصديق على الاتفاقيّات الدوليّة بهذا الخصوص لاجتثاث مظاهر العنصريّة والتمييز الإثني وكراهية الأجانب وتجارة الرقيق، معرباً عن ضرورة الاهتمام بالتعليم والثقافة لتغيّر ما هو سائد من أفكار تؤدّي إلى التمييز في الواقع العملي.

وبالعودة إلى المجموعة الآسيويّة، فقد انعقد مؤتمرها التحضيري في طهران في شباط (فبراير) 2001 وناقش ستّة محاور أساسيّة هي :

- 1 - التمييز العنصري كأساس النوع (الجندر) Gender.
- 2 - التمييز على أساس الطبقة الاجتماعيّة Cast وبخاصّة التمييز ضدّ المنبوذين Dalit.

3 - مسألة الهجرة والعمالة المهاجرة.

4 - قضية السكّان الأصليين.

5 - قضية العولمة وتأثيراتها.

6 - مسألة الأقليات.

جدير بالذكر أنّ المؤتمر الذي انعقد في الفترة ذاتها في طهران شباط (فبراير) 2001 كان قد ندّد بالاستعمار الاستيطاني والاحتلال الأجنبي، باعتبارهما المصدر الأساسي لمختلف أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب.

وكان وزير خارجية إيران السيد خرازي ووزير خارجية سورية السيد فاروق الشرع قد ندّدا كلاهما بالعنصرية الصهيونية وذكّرا بالقرار 3379. وسُمح لسنته متحدثين باسم المنظمات غير الحكومية للتحدّث أمام المؤتمر الحكومي، وكانوا قد حضروه بصفة مراقبين.

وتحدّث ممثّل المنظمة العربية لحقوق الإنسان في المؤتمر الحكومي باسم المجموعة العربية التي شاركت في المؤتمر غير الحكومي، فتناول ظاهرة العنصرية الصهيونية داعياً إلى أهمية إحياء فكرة القرار 3379 الخاص باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، كما اعتبر حصار الشعب العراقي نوعاً من أنواع الإبادة الجماعية لا بدّ من وقفه فوراً وهو إحدى تجلّيات العنصرية على المستوى الدولي.

وانعقد عشية مؤتمر دوربان، تموز (يوليو) 2001 اجتماع إقليمي كبير في القاهرة بإشراف مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان حضرته نحو 65 منظمة عربية وإقليمية ودولية، صاغ وثيقة عُرفت باسم «إعلان القاهرة» لتقديمها إلى مؤتمر دوربان، وقدمت فيه أوراق عمل كثيرة، من بينها تلك التي بحثت ظاهرة العنصرية في داخل إسرائيل ضدّ الأقلية العربية ونظام العزل العنصري في المناطق المحتلة وإهمال قرى وأحياء كاملة.

وفي إطار التحضير الآسيوي انعقد مؤتمر كاتمندو نيسان (أبريل) 2001 الذي أكّد وثيقة طهران حيث تمّ تبني المقترحات التي تقدّمت بها المنظمة العربية

لحقوق الإنسان بخصوص عنصرية الممارسات الصهيونية والإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة انسجاماً مع مقررات مؤتمر عمّان وطهران.

وقد دعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان وفداً من الشبكة الآسيوية للمنظمات غير الحكومية CARAM ASIA إلى القاهرة في حزيران (يونيو) 2001 وعقدت مباحثات مطوّلة معه وأصدرت بياناً مشتركاً تمّ الاتفاق فيه على تبني رؤية مشتركة خاصة بالقضية الفلسطينية والعنصرية الإسرائيلية إضافة إلى هموم آسيا بخصوص العمالة المهاجرة وخدم المنازل وغيرها.

وكان لإشراك مجموعات أسيوية وفيما بعد بعض الجماعات الإفريقية دوره الكبير في مؤتمر دوربان لدفع القضية الفلسطينية إلى الأمام وفي عزل الاتجاهات والمنظمات الصهيونية والمؤيدة لإسرائيل وتوضيح ذلك في التظاهرة التي تمّ تنظيمها في افتتاح المؤتمر الحكومي في 30 آب (أغسطس) 2001 في مدينة دوربان، وحضرها نحو 40 ألف شخص ورُفعت الأعلام الفلسطينية ونددت بالممارسات الإسرائيلية بحق الشعب العربي الفلسطيني.

إنّ النجاح الذي تحقّق بعزل المنظمات الصهيونية والمساندة لها في دوربان وبخاصّة في منتدى المنظمات غير الحكومية، لم يكن ليتحقّق بهذه الدّرجة لولا الدور التحضيري المهمّ الذي شاركت فيه المجموعة العربية، سواء في المؤتمرات التحضيرية أو في اجتماعات اللّجنة التحضيرية في جنيف.

ففي الدورة الأولى ساهمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان حيث تمّ اختيارها من بين 15 منظمّة، ممّا أتاح لها فيما بعد دوراً مهماً في التحضيرات اللاحقة. وتمّ اختيارها أيضاً لعضوية لجنة المتابعة الدولية ICC ولجنة التسيير الدولية ISC.

ولعبت المنظمات الفلسطينية دوراً مهماً على هذا الصّعيد خصوصاً المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (غزة) ومركز القانون (القدس) كما ساهم في الدورة الثانية إضافة إلى المنظمة العربية لحقوق الإنسان، منظمة التضامن الأفروآسيوية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومنظمات فلسطينية من عرب الـ48 والمنظمة المغربية. وعلى مستوى إفريقيا شاركت المنظمة العربية

لحقوق الإنسان إضافة إلى المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وغيرها.

لقد كان لوجود ممثل في اللجنة التحضيرية عن آسيا وكذلك ممثل في اللجنة التحضيرية عن إفريقيا وهما المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، دور مهم في المشاركة بجميع القضايا المطروحة للنقاش.

ولعبت الأعمال التنسيقية لعدد من الجهات دورها أيضا في التوصل إلى نتائج إيجابية، كان يمكن الحصول على المزيد منها لو جرى تفاهم أوسع واتفاقات مسبقة وكذلك توزيع أدوار ومهام قبل المؤتمر بفترة كافية وتغليب ما هو أساسي ومبدئي على ما هو ثانوي ومؤقت. وتقديم المصلحة الوطنية والقومية العليا على المكاسب الآنية والاعتبارات الذاتية.

لا بد هنا من الإشارة إلى أدوار مختلفة قام بها إضافة إلى المنظمة العربية لحقوق الإنسان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز القانون، واتحاد المحامين العرب ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومنظمة التضامن الأفروآسيوي وغيرها، وذلك في التحضيرات وفي أيام المؤتمر ومنعطفاته الحاسمة.

لقد حاولت الولايات المتحدة أن تؤثر على المنظمات غير الحكومية بإطلاق العديد من التهديدات لمقاطعة المؤتمر وسعت لابتزاز بعض الدول والحكومات، بما فيها الضغوط التي قامت بها على المفوضية السامية لحقوق الإنسان وعلى السيدة ماري روبنسون وبخاصة بعد تقريرها الصادر يوم 29/11/2000 بعد زيارتها للأراضي العربية المحتلة والذي يبين أن السلطات الإسرائيلية لا تمارس شكلاً واحداً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري بل تمارس عدة أشكال في آن واحد.

وبعد مؤتمر عمان التمهيدي في إطار التحضيرات الآسوية (شباط/فبراير) 2001 صرح وزير الخارجية الأمريكي كولن باول مندداً بأية محاولة لإحياء قرار سبق للأمم المتحدة وأن ألغته، والمقصود بذلك القرار 3379 الذي جرت

الإشارة إليه في مؤتمر عمّان وتمّت الدعوة لإحيائه ونشطت شخصيات عربية لإحياء فكرة القرار من خلال دمج الممارسات الإسرائيلية بالعنصرية والتمييز العنصري، وهو ما أشار إليه كولن باول عندما حذّر من طرح هذه المسألة على مؤتمر دوربان الذي سيعني اتخاذ الولايات المتحدة موقفاً شديداً ضدها. وكذلك تمّت الإشارة بخصوص إصرار دول وشعوب إفريقيا على طرح مسألة الاعتذار والتعويضات.

لم تكثف الولايات المتحدة بممارسة ضغوط على أعلى المقامات السامية في الأمم المتحدة، بل شدّدت من حملتها ضدّ دول ومنظمات وشخصيات، وعملت في العلن والسّر لإحباط طرح هذه المسألة.

ورغم أنّ الصياغة النهائية لمؤتمر دوربان غير الحكومي لم تتناول مسألة إحياء فكرة القرار وهو ما كان متوقّعا بسبب توازن القوى، إلا أنّ مجرد طرح الفكرة من جانب المنظمات العربية والإسلامية أثار حفيظة المنظمات اليهودية والمؤيدة لها.

لقد تحوّل المؤتمر إلى مناسبة دولية مهمّة وجديدة لدعم القضية الفلسطينية على حدّ تعبير البعض ممّا دفع بعض الاتجاهات إلى اعتبار أنّ القضية قد غطت على قضاياهم، وهو ما حاولت بعض المنظمات اليهودية العزف عليه في محاولة لإحداث صدع بين المنظمات العربية والإسلامية وبعض المنظمات الإفريقية والآسيوية والغربية أيضا.

ولجأت المنظمات اليهودية إلى بعض الحيل الإجرائية، فخلال الصياغات للوثيقة الختامية المقترحة لم تظهر أية صياغة من شأنها أن تثير جدالا كبيرا بين المنظمات غير الحكومية في المسودّة A و B و C وفجأة اكتشف المؤتمر إضافة في المسودّة D وهي المادة 14 التي حاولت نسف كلّ الجهود التي تمّ تشييدها على مدى أكثر من 18 شهراً عندما أضيفت فقرة تقول إنّ أية محاولة لدمج الممارسات الإسرائيلية ستعني التعرّض لليهود وبالتالي فهي جزء من مواقف معاداة السامية والتي يمكن وصفها بالعنصرية.

ولم تنجح محاولات المجموعات اليهودية التي أضافت المادة 14 إلى المسودة D، تلك التي اعتبرت أي نقد موجه لسياسات إسرائيل ووصفها بالابرتايد (الفصل العنصري) والإبادة الجماعية، هو محاولة إلغاء لشرعية وجود دولة إسرائيل، وبالتالي فهي شكل من أشكال معاداة السامية.

لقد فشلت هذه المساعي التي تم إحباطها تماماً حين رفضت المنظمات غير الحكومية مثل هذه الصياغة التي ليس لها علاقة بمناهضة العنصرية فالممارسات الإسرائيلية العنصرية قد انكشفت على نحو سافر وبخاصة خلال العام الماضي وإبان أحداث الانتفاضة بالنسبة للرأي العام العالمي، وتعدت إسرائيل واستخدامها العنف المفرط وعدم استجابتها للقرارات الدولية، كل ذلك أصبح موضع وثوق وتأكيد من جانب العديد من الأوساط وبخاصة في إطار المنظمات غير الحكومية.

ولم تكثف المناورات وراء الكواليس بهذه الحيلة (أي إضافة فقرة لم يتم مناقشتها بحجة ورودها إلى لجنة الصياغة) بل لجأت إلى وسائل إجرائية أخرى، عندما أرادت طرح هذه القضية وغيرها على التصويت من خلال المجموعات المسجلة وظهر أن هناك 39 مجموعة. وعلى الفور حاولت تسجيل 17 مجموعة جديدة في محاولة لكسب جولة التصويت. ولكن هذه المحاولة هي الأخرى باء بالفشل الذريع واضطر ممثلو المجموعة اليهودية إلى الانسحاب لوحدهم، وواصل 37 مجموعة تأييدها لإلغاء المادة 14 التي جرى إضافتها في غفلة من الزمن، في حين تحفظت المجموعة الدولية على الصياغات وامتنعت عن التصويت.

وخرج ممثلو المجموعة اليهودية وهم يجرون أذيال الخيبة وكانوا يرددون مخجل... مخجل (SHAME SHAME) بينما رددت القاعة اذهبوا اذهبوا GO Out...Go Out.

ولعلّ مشهد الانسحاب من المنتدى غير الحكومي لمؤتمر دوربان وبخاصة جلسة التصويت هذه، يعكس العزلة التي كانت تعاني منها المجموعة اليهودية (JEWISH CAUCUS) ومن تعاون معها.

لقد ساهم مؤتمر دوربان حول العنصرية في اعتماد ونشر آراء مفادها أن السياسة الإسرائيلية ليست كولونيالية حسب، بل وشكل من أشكال التمييز أو

الفصل العنصري (أبرتايد). وهو ما ذهب إليه منتدى المنظمات غير الحكومية، الذي لم يكتف بذلك بل وصف السياسة الإسرائيلية بأنها شكل من أشكال الإبادة الجماعية.

ونجح المؤتمر غير الحكومي ومن خلال مناقشات ومحاضرات، ساهم فيها عدد من الشخصيات العربية بينهم عزمي بشارة، في الفصل بين معاداة اليهود وبين «معاداة السياسة الصهيونية والإسرائيلية». كما جرت الإشارة إلى أن معاداة السامية تشمل العرب أيضاً.

وإذا كان من المتعذر دمج الصهيونية بالعنصرية، فإن الممارسات الصهيونية السياسية، أي التي تستند إلى العقيدة الصهيونية قد دمغت بالعنصرية واعتبرت ممارسات عنصرية.

كان التنسيق جيداً بعد اليوم الأول الذي ظهرت فيه بعض الإشكالات وتمت معالجتها بسرعة بين المجموعة العربية وتوزع العديد من المندوبين على اللجان وشاركوا في الصياغات والمناقشات رغم وجود فرص أخرى لم يتم استثمارها وكذلك كان هناك بعض الفراغات التي لم يتم ملؤها إذ كان القسم الأكبر يتكدس في إحدى القاعات ولا تحتوي القاعات الأخرى سوى بعض الأفراد إن لم تكن فارغة من العرب.

ولعبت التظاهرات التي كانت تجوب مكان انعقاد المؤتمر دعماً للقضية الفلسطينية دوراً في تعبئة الرأي العام وفي اجتذاب العديد من المنظمات خصوصاً توزيع الكوفيات الفلسطينية والفانيلات التي تحمل اسم فلسطين إضافة إلى المطبوعات. ولعب الإعلام دوراً مهماً بذلك سواء بتصوير أجهزة التلفزة أو من خلال الحوارات والمقابلات التي أجريت للعديد من أعضاء الوفود العربية والإسلامية. كما لعبت المرأة العربية والإسلامية دوراً متميزاً في هذا المؤتمر. وإن كان مجمل الدور العربي والإسلامي والعالمالثالثي عموماً بحاجة إلى مراجعة ووقفة لتدقيق بعض السلبيات والنواقص.

ورغم أن المؤتمر الحكومي لم يخرج بالوثائق الموازية لمؤتمر المنظمات غير الحكومية، بسبب ضغط الولايات المتحدة أولاً وللدور الأوروبي الكبير المناصر

للولايات المتحدة ثانياً ولمسعى حكومة جنوب إفريقيا على إنجاح المؤتمر، ثالثاً ولضعف مواقف بعض الدول العربية والإسلامية رابعاً وكذلك لضغط وانعدام التنسيق مع العديد من البلدان الآسيوية والإفريقية والأمريكية اللاتينية وغيرها، خامساً. أقول رغم كل ذلك إلا أن أجواء المنظمات غير الحكومية خيمت على عمل المؤتمر الحكومي حيث أثرت ذات القضايا الخلافية.

لقد هدّدت الولايات المتحدة بالانسحاب ومارست ضغوطاً وأعمال ابتزاز ضد العديد من البلدان بعضها منظور والآخر غير منظور ولكن يمكن قراءته من خلال تبدل المواقف والاستعداد للتخلّص من بعض القضايا بسرعة خارقة، ملوحة تارة من باب المساعدات وأخرى من زوايا اقتصادية ومزايا مالية، وثالثة من باب الدّعم السياسي ورابعة من خلال التأثير على المندوبين وغيرها.

وعندما تمّ طرح موضوعي التعويضات والممارسات الإسرائيلية العنصرية، انسحبت الولايات المتحدة من المؤتمر ومعها إسرائيل لكنّها عادت في اليوم التالي للقول إنّها لم تنسحب بل إنّ وفدها غادر إلى واشنطن للتباحث مع وزارة الخارجية، وبقي القنصل العام الأمريكي في جنوب إفريقيا وأحد أعضاء الوفد ضمن وفد الولايات المتحدة.

لقد حاولت الولايات المتحدة منذ البداية أضعاف المؤتمر بخفض درجة التمثيل، فبدلاً من أن يكون رئيس الوفد وزير الخارجية الأمريكي كولن باول حيث حضر زعماء أمثال رئيس جنوب إفريقيا وكاسترو وعرفات وعبد العزيز بوتفليقة وآخرون، انخفض مستوى الوفد الأمريكي، الذي عاد إلى الانسحاب ومعه الوفد الإسرائيلي.

ولعب الاتحاد الأوروبي دوراً مماثلاً للدور الأمريكي إذ بعد انسحاب الوفد الأمريكي كان قد تبنى الموقف الأمريكي، وربما بتشدّد في بعض الأحيان فيما يخصّ بعض التكتيكات، كما هدّد هو الآخر بالانسحاب، وكذلك فعلت استراليا وكندا، ممّا كان يعني إضعاف المؤتمر، لدرجة أنّ قراراته مهما اشتملت على جذرية بافتراض إمكان حدوث ذلك، فإنّها سوف لا تكتسب القيمة العملية



لمعارضة دولية كبيرة وبخاصة من دول عظمى بما فيها الولايات المتحدة وكندا وكذلك دول الاتحاد الأوروبي.

ولو افترضنا إن الأمر سيعرض للتصويت في ظل معارضة شديدة من الولايات المتحدة وحلفائها، فإن هناك الكثير من البلدان التي ستناى بنفسها مخافة معاقبة الولايات المتحدة سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً. وستبقى قيمة تلك الوثائق أخلاقية أكثر من كونها قانونية.

إن القانون الدولي يفترض توافقات دولية وتراكما وتطوراً تدريجياً وموازن قوى مناسبة، وهذا ضمن ظروف ما يُسمى بالنظام العالمي الجديد والعملة غير متوفر حالياً. ومع ذلك فإن مجرد طرح قضية العنصرية الصهيونية ومسألة التعويضات من فترة الرق والكولونيالية ومعها الاعتذار مسألة في غاية الأهمية على صعيد المستقبل.

كان من الممكن إجراء تنسيق بين الحكومات وبين المنظمات غير الحكومية خصوصاً ضمن الشركات التي تهتم الطرفين وبخاصة الموقف من القضية الفلسطينية والممارسات العنصرية الإسرائيلية، ولعل الاستثناء الوحيد في ذلك موقف وزارة الخارجية المصرية التي حاولت التنسيق مع المنظمات غير الحكومية المصرية والعربية فضلاً عن علاقة وزارة حقوق الإنسان في المغرب بمؤسسات المجتمع المدني.

وقد كان لاستقبال السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية في دوربان لوفد من المنظمات غير الحكومية وكذلك استقبال السيد محمد أوجار، وزير حقوق الإنسان في المغرب لوفد مماثل أهمية في تأكيد ضرورة التنسيق والتعاون ضمن الشركات وعلى أرضية احترام منظمات المجتمع المدني والسعي للتعاون معها ضمن الأطر والقوانين النافذة على صعيد الحاضر وما يتوفر من رؤية تجديدية على صعيد المستقبل.

ولعل غياب تنسيق حكومي في إطار جامعة الدول العربية كان أحد نقاط الضعف أيضاً في بلورة موقف عربي موحد، والأمر كذلك ينعكس على صعيد العلاقات العربية - الإسلامية والعلاقات العربية - الآسيوية والإفريقية والعالمية أيضاً.

أمّا على الصّعيد غير الحكومي فقد كان التنسيق بين المنظّمات العربيّة محدوداً، وكان يمكن توسيعه وتعميقه وإزالة ما يعترض طريقة من بعض الحساسيات، وبذلت على هذا الصّعيد محاولات جماعيّة سواء من خلال المنظمة العربيّة لحقوق الإنسان أو غيرها وفردية أيضاً، وكان مجرد تجميد بعض نقاط الخلاف قد دفع العمل التنسيقي في دوربان خطوات مهمّة إلى الأمام وأحرز نجاحات لا بأس بها.

ولم يكن التنسيق على صعيد المنظّمات غير الحكوميّة العربيّة مع منظّمات دوليّة وإقليمية قليلاً، لكنّها بحاجة إلى تنظيم وتأطير، ولعبت اللّجنة التحضيرية دوراً كبيراً على هذا الصّعيد، والأمر المطروح هو إقامة نوع من التحالف بين العرب والمسلمين والأفارقة والآسيويين، إذ أنّ التجربة كشفت عن ضرورات وحاجة موضوعيّة لقيام مثل هذا الشكل من التعاون كما بيّنت أنّ دور المنظّمات غير الحكوميّة NGOS أساسي في عمل الأمم المتّحدة وضمن أليّاتها وهو دور لا يمكن الاستغناء عنه بأيّ شكل من الأشكال، إذ أنّ مؤسّسات المجتمع المدني تزداد تأثيراً ونفوذاً وتعبيراً عن مجتمعاتها وداخل دولها على الصّعيد الوطني أو على الصّعيد الإقليمي بمثل هذا الدّور.

أمّا العناصر التي ساعدت على تحقيق النّجاح في دوربان، فيمكن تلخيصها بالتحضير الذي ساهمت فيه المنظّمات العربيّة وفي بعض التحالفات التي أقاموها، وكان للمنظّمات غير الحكوميّة لجنوب إفريقيا (SANGOCO) وكذلك للدولة المضيفة، دور في ذلك، يضاف إلى ذلك صوت الضّحايا VOICE OF VICTIMS الذي عرّض شهادات حيّة ومؤثّرة من داخل فلسطين، خصوصاً وأنّه جاء في ظلّ استمرار الانتفاضة المندلعة منذ 28 أيلول (سبتمبر) عام 2000 وما زالت مستمرّة حتّى الآن.

إنّ دوربان كانت إحدى المحطّات المهمّة لكي نكتشف أهميّة كلّ ذلك. والنّجاح الناقص أو المبتور الذي تمّ تحقيقه، أريد له هزيمة كاملة أو تامّة أو نجاح باهت وانتصار مشلول، كما أنّ دوربان كانت محطة مهمّة لتأكيد أهميّة الدور العربي الموحد دبلوماسياً من الناحية الرسميّة ومن ناحية مؤسّسات المجتمع المدني

في إطار الصِّراع الدَّولي، وأهميَّة التعاون والتنسيق في هذا المجال وإيجاد قنوات وجسور ثابتة لتحالفات وتعاون إقليمي عربي وإسلامي وعالمالثاني وتضامن متبادل.

بقي أن نقول إنَّ البعض حاول أن ينصح البلدان العربيَّة والإسلاميَّة بقبول صيغ لا ترفضها الولايات المتَّحدة، وذلك بحجَّة «الاعتدال» و«عدم التطرّف» والسَّعي لعدم استفزاز الولايات المتَّحدة. وبهذا المعنى تصبح العدالة نقيضاً للاعتدال والمطالبة ببعض الحقّ تطرّفًا والتمسك بالموضوعيَّة استفزازاً.

أمَّا حكومة جنوب إفريقيا فقد كانت محرّجة للغاية، فهي من جهة لا تريد ابتعاد المؤتمّر عن مناقشة القضايا الجوهرية، التي تشكّل أسس العنصريَّة والنظام العنصري، خصوصاً وأنَّ لديها تجربة مريرة وقاسية وطويلة، وهي تشعر بحكم تلك المرارة وبحكم العلاقة السَّابقة مع نظام الفصل العنصري، بأنَّ آخر قلعة للعنصريَّة ما تزال قائمة، ومضى عليها نحو 53 عاماً في حين أنَّ قلعة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا زادت على قرنين ونيف من الزَّمان، ثمَّ انجلى ليلها الطويل ولا بدَّ من أن يبرز فجر الحقِّ والحرية في آخر قلاع العنصريَّة، وهي العنصريَّة الإسرائيليَّة، الكثيرة الشبه بنظام بريتوريا السَّابق، الذي يعتبر استعماراً استيطانياً إجلائياً إحلالياً بالصدِّ من سكَّان البلاد الأصليين وأصحاب الحقِّ الشرعيين.

ومن جهة أخرى فحكومة جنوب إفريقيا رغم معرفتها بذلك وحرصها على إبراز عدالة هذه القضية، فهي أيضاً بحكم مسؤوليَّتها كمستضيفة للمؤتمّر تريد له النِّجاح. ولذلك سعت وبخاصَّة بعد أن فشلت العديد من البلدان العربيَّة والإسلاميَّة وكذلك لجنة الصِّياغة في التوصل إلى صياغة توفيقية، لا تبعد كثيراً عن مسألة إدانة الممارسات الإسرائيليَّة، التي تعتبر شكلاً من أشكال العنصريَّة.

وقد أوكلت لجنة الصِّياغة بعد مناقشات واختلافات كثيرة المسألة إلى جنوب إفريقيا، وتمَّ التوصل إلى صياغة تحدّثت عن حقِّ العودة (الطوعي) وعن تقرير المصير دون أن تذكر إسرائيل وممارساتها، تلك التي حاول الاتِّحاد

الأوروبي أن يرمي بثقله لكي لا يصدر ما يشير إلى ذلك في الوثيقة الختامية بعد انسحاب الولايات المتحدة.

لقد ندد بنيامين نتنياهو بالمؤتمر غير الحكومي متّهماً بقراراته بالعنصرية وهدد المؤتمر الحكومي فيما إذا سار على هدى المؤتمر غير الحكومي، ولم يتورّع من الادّعاء بأن إسرائيل هي «الدولة الديمقراطية» الوحيدة في الشرق الأوسط وهي الدولة غير العنصرية إذ سمحت للفلاشا السود بالهجرة إلى إسرائيل، لكنّه تناسى أنّه حين سمح لهم بالهجرة ليس لكونهم سوداً بل لأنّهم يهود، وإلاّ كيف سيفسّر رفض إسرائيل عودة الفلسطينيين إلى بلادهم وهم سكّان البلاد الأصليين؟ ثم كيف سيردّ نتنياهو حول عدم وجود دستور لإسرائيل منذ قيامها في العام 1948 وحتى الآن، وكذلك عدم تحديد حدودها؟ أليس بسبب عدم رغبتها في إقرار مبدأ المساواة للمواطنين؟ وكذلك الرغبة في التوسّع على حساب جيرانها وعدم الاعتراف إلاّ بالحدود التي وضعتها من النيل إلى الفرات حسب بروتوكولات حكماء صهيون؟!

السؤال المهمّ الذي يمكن طرحه إلى متى ستتهرب الولايات المتحدة من مسؤولياتها، وتبقى حامية لإسرائيل وممارستها العنصرية؟

وإلى متى تستمرّ في السياسة الازدواجية، الانتقائية التي مارسها بحقّ المنطقة وبخاصّة إزاء العرب والمسلمين سواء في قضية فلسطين بما فيها القدس والمياه والحدود والمستوطنات وحقّ العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية المستقلّة وكذلك الجولان وجنوب لبنان أو الحصار المفروض على الشعب العراقي منذ نحو 11 عاماً أو غيرها من القضايا العربية في السودان وليبيا أو غيرها؟

ثمّ إذا كانت الولايات المتحدة تؤيدّ التعويضات لليهود بسبب ما سُمّي بالهولوكوست فلماذا ترفض دفع التعويضات لأبناء إفريقيا جرّاء ما لحقّ بأجدادهم من غبن امتدّ تأثيره حتى الوقت الحاضر.

وفي الختام يمكننا القول كان مؤتمر دوربان «نصف انتصار ونصف هزيمة»، وهو ما يطرح السؤال الكبير هل يمكن بالتراكم والعمل المتواصل تقليص عناصر الهزيمة وتكبير عناصر الانتصار... إنّه سؤال دوربان؟